ليس الا ذلك وذلك اذا ان يطابق تلك النسبة ذلك الخارج اولى فان طابق
اى النسبة وذلك الخارج بان يكونا ثبوتيين كما في قولنا السما فوقنا فان
النسبة دلت على انتفا التحتية في السما وهو كذلك في الخارج فصدق
اي فالخبر صدق والا ينطابقا اي النسبة وذلك الخارج بان يكون النسبة
المفهومة من الكلام ثبوتية والتي في الخارج سلبية كما في قولنا السما تحتنا
او بالعكس كما في قولك ليست السما فوقنا فكذب اي فالخبر كذب
ويسمى الخبر جملة عند النحويين واعلم انه قد اختلف في ترادف
الجملة والكلام فمنهم من قال بترادفهما ومنهم من قال بل الجملة اعم من الكلام و
معنى ذلك اذ كل كلام جملة وليس كل جملة كلاما لان الكلام ما حصل فيه لا
اسناد مع الافادة والجملة ما حصل فيها الاسناد وان لم تحصل الافادة
اذا تقرر ذلك فالجملة اما اسمية وهي المصدرة باسم كقولنا
زيد قايم او قام واما فعلية وهي المصدرة بفعل كقولنا قام زيد وهو
يسمى الخبر ايضا قضية عند اهل المنطق وتحقيقها قول
يحتمل الصدق والكذب فالقول وهو المركب يشمل القضية وغيرها من
المركبات التقييدية والانشائية وقوله يحتمل الصدق والكذب بخروج المناطق يخرج ما
عدى القضية وهي تنقسم الى قسمين حملية ان حكم فيها بثبوت شيء لشيء
او نفيه عنه واجزاوها ثلاثة محكوم عليه ويسمى موضوعا لانه وضع
ليحكم عليه بشيء ومحكوم به ويسمى محمولا لحمله على الموضوع ونسبة بينهما
بها يرتبط المحمول بالموضوع وهو الحكم بثبوته له او نفيه عنه وتسمى
رابطة

[illegible]

رابطة او شرطية وهي التي ليست كذلك بل حكم فيها بثبوت نسبة او نفيها
على تقدير نسبة اخرى ان كانت متصلة او بتنافي النسبتين او لا تنافيهما
ان كانت منفصلة وهي ثلاثة اقسام حقيقة ان كان التنافي صدقا
وكذبا وتسمى مانعة الجمع والخلو ومانعة الجمع فقط ان كان التنافي في الصدق
فقط ومانعة الخلو فقط ان كان التنافي الكذب فقط ويسمى الجزء الاول
من الشرطية مقدما لتقدمه في الذكر والجزء الثاني تاليا لتلوه اي تبعه
للاول واذا ركبت الجملة والقضية مع مثلها في دليل وهو القياس
المنطقي سميت تلك القضية مقدمة فيقال مقدمات القياس كما يقال
كل جسم مولف وكل مولف محدث فهاتان مقدمتان والتي تلزم عنهما تسمى
نتيجة وهي كل جسم محدث والتناقض فسر التناقض والعكس هنا لانهما
من احكام القضايا اللازمة لها وقد ذكر القضية اما التناقض فحقيقة
هو اختلاف الجملتين والقضيتين خرج اختلاف المفردين والمفرد والقضية
بالنفي والاثبات هذا تحقيق لمفهوم التناقض لانه انما يطلق على هذا الا
ختلاف يعني ان تكون احدهما مثبتة والاخرى منفية لان نقيض الشيء
رفعه ورفع الاثبات نفي بحيث يستلزم لذاته صدق كل واحدة
من القضيتين كذب الاخرى وقوله بحيث يستلزم الخ احتراز من مثل
قولنا زيد ساكن لا زيد ليس بمتحرك مما لم يحصل بسبب الاختلاف صدق
احدهما وكذب الاخرى بسبب الاختلاف وقولنا في الشرح لذاته احتراز
عن اختلاف القضيتين المقتضي صدق احدهما وكذب الاخرى لكن لا

Copyright © King Saud University